

(مترجمة)

إعادة تسمية الذكاء الاصطناعي بـ"الذكاء الخارق" في عهد ترامب

صعد الرئيس الأمريكي ترامب حملته لإعادة تسمية الذكاء الاصطناعي تحت مسمى "الذكاء الخارق"، وذلك بإعلانه عن تشكيل فريق عمل فيدرالي لتنسيق سياسة الذكاء الاصطناعي الأمريكية، بعد أيام من إصداره أمراً تنفيذياً يلزم باستبدال المصطلح في جميع الوكالات التنفيذية. وستشرف قوة الذكاء الخارق على تنفيذ الأمر الصادر في ٢٩ أيلول/سبتمبر، والذي يلزم الإدارات الفيدرالية باستبدال مصطلح الذكاء الخارق بمصطلح الذكاء الاصطناعي، في جميع المراسلات غير القانونية. ويقتصر تطبيق الأمر التنفيذي على الوكالات التنفيذية فقط، دون فرض أي عقوبة على الأفراد أو الشركات التي لا تزال تستخدم مصطلح الذكاء الاصطناعي. في المقابل، لا يُنشئ اتفاق البيت الأبيض بشأن الذكاء الخارق، الذي وقّعه قادة التكنولوجيا، أي التزامات قانونية ملزمة أو آليات إنفاذ. بل إن ترامب وصف كل من يستخدم مصطلح الذكاء الاصطناعي بدل الذكاء الخارق بأنه العدو، ومع ذلك، لا تزال شركات OpenAI و Google DeepMind و Anthropic تستخدم مصطلح الذكاء الاصطناعي. وقد رحّب إيلون ماسك بإعادة التسمية، لكنه لم يُنفذ تغييراً في تسمية الشركات حتى ٦ تشرين الأول/أكتوبر.

جائزة نوبل لنافي بيلاي تصطدم بحملة واشنطن ضد المحكمة الجنائية الدولية

أوسلو، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦ - أعربت نافي بيلاي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، عن توترها وقلقها بشأن مستقبل المحكمة الجنائية الدولية بعد أن صُنفتها أمريكا هدفاً للعقوبات، متجاوزةً بذلك الإجراءات السابقة ضد قضاة ومدعين عامين. وتسعى واشنطن لإجبار المحكمة الجنائية الدولية على إلغاء مذكرات التوقيف الصادرة بحق رئيس وزراء يهود ننتياهو ووزير حربهم السابق يوآف غالانت، وإنهاء تحقيقها في أفغانستان، وتقييد القضايا التي تشمل دولاً غير أعضاء. ووصف وزير خارجية أمريكا ماركو روبيو المحكمة بأنها مؤسسة مارقة، متعهداً بقطع مواردها وشلّ قدرتها على العمل. وقالت بيلاي إن "مئات الموظفين يشعرون بأنهم تحت التهديد"، ووصفت العقوبات بأنها غير مسبقة وغير مقبولة. وتسعى أمريكا، التي لم تنضم قط إلى المحكمة الجنائية الدولية، الآن إلى تدميرها، ولا يُطبّق القانون الدولي إلا عندما يخدم مصالحها.

اتفاقية ترامب بوتين بشأن الديزل تُظهر أن أصدقاء أمريكا قد يحترقون، لكن سعر الديزل مقدس

في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، أيد رئيس أوكرانيا فولوديمير زيلينسكي الهدنة التي أعلنها من جانب واحد بشأن الطاقة، في حين أكدت موسكو تقدم المحادثات بشأن اتفاقية توريد الديزل. وأعلن ترامب وقف إطلاق النار يوم الأحد، بعد يومين من كشفه عن اتفاقية الديزل مع بوتين، والتي بموجبها ستزود روسيا أمريكا والأسواق العالمية بالوقود، مع إعلان رفع العقوبات عن الديزل الروسي مقابل إطلاق موسكو ٤,٨ مليون طن من الوقود على مدى ستة أشهر، ما ينهي سنوات من الضغط على أوكرانيا. وأصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الترخيص العام رقم ١٣٥، الذي يسمح بالتعاملات في الديزل ذي المنشأ الروسي حتى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٧. وقد وعد ترامب بانخفاض الأسعار بأرقام قياسية، وبسرعة، لكن العقود الآجلة انخفضت في البداية بنحو ٤% فقط قبل أن تبقى أعلى من ضعف مستواها في بداية العام. وستزود روسيا أمريكا بـ ٣٠٠ ألف طن فوراً، و ٥٠٠ ألف طن في تشرين الثاني/نوفمبر، و ١ مليون طن مباشرةً بعد ذلك. وتُعادل الدفعات الثلاث الأولى ٢ إلى ٣ أيام فقط من استهلاك أمريكا الحالي من المشتقات النفطية. وحذّر زيلينسكي من أن "أي تخفيف للضغط على روسيا سيُفسّر هناك على أنه إذنٌ بمواصلة الحرب"، بينما يقول الحلفاء الأوروبيون إنهم سيُبقون على عقوباتهم سارية.

أوروبا تدخل فصل الشتاء بهامش أمان غاز أضيق

تبلغ سعة تخزين الغاز في الاتحاد الأوروبي حوالي ٧٣%، وهو أدنى مستوى مسجل لهذا التاريخ منذ بدء جمع البيانات عام ٢٠١١، وذلك نتيجة تباطؤ معدلات الضخ مع انخفاض درجات الحرارة. وتحتوي مرافق التخزين حالياً على حوالي ٧٩,٩ مليار متر مكعب، أي أقل بـ ١١,٦ مليار متر مكعب عن مستويات العام الماضي. ويقدر معهد اقتصاديات الطاقة والتحليل المالي أن سعة التخزين قد تقل بمقدار ٧,٣ مليار متر مكعب من الغاز بين تشرين الثاني/نوفمبر وآذار/مارس مقارنة بالشتاء السابق. وبالنظر إلى حظر استيراد الغاز الطبيعي المسال الروسي في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٧، قد تحتاج أوروبا إلى حوالي ١٤ مليار متر مكعب إضافية من الواردات، أو ما يعادل خفضاً في الطلب بنسبة ٧%. وتسيطر ألمانيا على حوالي ٢٢% من سعة تخزين الاتحاد الأوروبي، تليها إيطاليا وهولندا وفرنسا والنمسا والمجر، ما يعني أن المتوسطات العامة للاتحاد الأوروبي تخفي اختلافات وطنية كبيرة. وتعد دول وسط وشرق أوروبا غير الساحلية الأكثر عرضة للخطر.

الطلاب الفرنسيون يحققون مكاسب لكنهم يوسعون نطاق حملتهم

باريس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦ - خرج عشرات الآلاف من الشباب إلى الشوارع في أنحاء فرنسا في موجة جديدة من الاحتجاجات للمطالبة بتحسين ظروف التعليم والدراسة، حيث تم إغلاق أكثر من ٢٠٠ مدرسة ثانوية على مستوى البلاد، واضطرت العديد من الجامعات إلى تعليق الدراسة. ولا تزال الحركة مستمرة رغم تنازلات الحكومة. بدأت الاحتجاجات في منتصف أيلول/سبتمبر بسبب نقص المعلمين، واكتظاظ الفصول الدراسية، والغضب من منصة باركورسوب للقبول الجامعي. وتشير إحصاءات وزارة التعليم إلى أن ما يقرب من ١٠% من ساعات التدريس المقررة في المدارس الثانوية الحكومية لا تغطي. وقد تعهدت الحكومة بتوفير حوالي ٣٠٠٠ معلم احتياطي، لكن اتحادات الطلاب وصفت هذا العدد بأنه غير كافٍ. ووعد رئيس الوزراء ليكورونا بتحسينات، لكنه استبعد إلى حد كبير تقديم دعم مالي إضافي. ولا تزال أساليب الشرطة مصدر استياء رئيسي؛ حيث فقد فتى يبلغ من العمر ١٥ عاماً يده جراء انفجار قنبلة صوتية، ووجهت تهمة إلى ضابط شرطة بعد أن أصابت رصاصة من قاذفة قنابل يدوية من مسافة قريبة فكّ فتى يبلغ من العمر ١٤ عاماً. وزعم ترامب أن الاضطرابات تتعلق برغبة الإسلام في السيطرة على فرنسا، وهو تفسير لا يستند إلى أي دليل. ويشمل هذا الحراك قضايا التعليم والتقشف والأمن، وانتشاره في الجامعات يجعله تهديداً سياسياً أوسع لحكومة ماكرون.

ثورة الإسكان في إسبانيا تُعيد تشكيل الانتخابات المبكرة

مدريد، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦ - خرج عشرات الآلاف من الإسبان في مسيرات عبر مدريد ومدن أخرى لإحياء ذكرى وفاة ماريا ديل كارمن "ماريكارمن" أباسكال، البالغة من العمر ٨٧ عاماً، والتي كانت تستخدم كرسياً متحركاً، وأشعل طردها من شقتها في ريتيرو موجة احتجاجات في جميع أنحاء البلاد، ما أدى إلى انتخابات مبكرة. وقد تجمع نحو ٢٠ ألف متظاهر في بويرتا ديل سول قبل التوجه إلى منزل أباسكال السابق. ودفع رفض البرلمان لمرسومين سكتيين رئيس الوزراء بيدرو سانشيز إلى الدعوة للانتخابات المبكرة. ثم أعادت حكومته إصدار ٢١ إجراءً، من بينها توسيع نطاق الحماية للمستأجرين الضعفاء، وتنظيم الإيجارات الموسمية وإيجارات الغرف، وإنشاء صندوق قروض سكنية بقيمة ١٠ مليارات يورو. وكانت أباسكال توفيت قبل ساعات فقط من الموعد المتوقع لتوقيعها عقد إيجار لمدة ثماني سنوات يسمح لها بالعودة إلى منزلها. وهتف المتظاهرون: "أخرجوا سماسرة العقارات من أحيائنا!". وأعلن عن إضراب عام في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر للمطالبة بسكن ميسور التكلفة.